



أسس التعليم المستقبلي

*Foundations of Futures Education**

تأملات من وجهة نظر مستقبلية: (هازال هندرسون *)

عرض ونقد: أ.د. ضياء الدين زاهر **

Review and critique by: Prof. Diaa El-Din Zaher

تلخيص:

في هذه الدراسة تتأمل المستقبلية والعالمية الاقتصادية الشهيرة "د. هازل هندرسون" في عملها حالة العالم وبعض التغييرات المطلوبة لخلق مستقبل "أكثر عدالة وقابلية للبقاء". وبصورة أكثر خصوصية تتناول الآثار المعقدة للعولمة، والحاجة المترتبة عليها: "إعادة تعريف الاقتصاديات التقليدية"، وتعرض لبعض التغييرات الإيجابية التي تحدث في تطور المجتمع المدني الأهلي، وتشير إلى بعض الجوانب التي يجب حدوث تطوير فيها على جميع المستويات من مستوى الفرد إلى مستوى العالم.

*Hazel Henderson, (1990). Foundations of Futures Education: I.A. Futurist Reflects in Hocks, D. and Slaughter, (ed.) Futures Education, London: Kagan Rage Pge Limited.

* هازل هندرسون، هي كاتبة ومستقبلية أمريكية بريطانية. ولدت في ٢٧ مارس ١٩٣٣ في برستل في المملكة المتحدة، وتوفيت في ٢٢ مايو ٢٠٢٢.

** أستاذ التخطيط الاستراتيجي والدراسات المستقبلية كلية التربية - جامعة عين شمس، ورئيس تحرير مجلة مستقبل التربية العربية .

لذا، فإننا قد حرصنا في ترجمة هذه الدراسة في مجلتنا لإطلاع الباحث وفي مقدمتها النظم التعليمية والأكاديمية على أهمية الإحاطة بهذه الأدبيات وما تستهدفه من فوائد في تعميق الرؤى التربوية لا سيما المتصلة بالمستقبل.

الكلمات المفتاحية: أسس - التعليم - المستقبل.

Abstract:

In this study, renowned futurist and economist Dr. Hazel Henderson reflects on the state of the world and some of the changes required to create a "more just and sustainable" future. More specifically, she addresses the complex effects of globalization and the resulting need to "redefine traditional economics." She also presents some of the positive changes occurring in the development of civil society, and points to areas that must be developed at all levels, from the individual to the global level. Therefore, we have taken care to translate this study into our journal to inform researchers, especially those in educational and academic systems, of the importance of familiarizing themselves with this literature and its benefits in deepening educational visions, particularly those related to the future.

Keywords: Foundations - Futures - Education.

مقدمة:

لدينا جميعاً الكثير لنفعله بينما نقترّب من الألفية الجديدة. فنحن البشر بأطرافنا المرنة الممتدة، ومقدمات عقولنا الكبيرة أنجح السلالات وأكثرها تكيفاً على الأرض. لقد توسعنا إلى كل أقاليم هذا الكوكب تقريباً، فنحن نشغل الآن الكثير جداً من البيئات الصالحة في نظامنا البيئي العالمي، حتى إننا نفيض عنها ونهدر آلاف السلالات الأخرى وأيضاً نهدر بعضنا البعض. يمدنا هذا الكتاب بأدوات (وسائل) لمساعدتنا في مواجهة هذا والكثير من التحديات المفاهيمية والعملية التي تعترضنا.

اليوم، لم نعد ندرك وسائلنا التكنولوجية والمفاهيمية القوية. من " الانتشار النووي" و"الكيمويات السامة" إلى القصور الواضح لأنظمتنا السياسية وكتب الاقتصاد التي بطل عملها، حتى الدساتير التي تمنع تعاوننا على المستوى العالمي - الكثير من أدواتنا مختل وظيفياً وخارج نطاق التحكم. إن عواقب تلك الوسائل التكنولوجية غير المتوقعة تتحدانا الآن أن نوفق مهارتنا المتطورة بصورة زائدة في المجال التكنولوجي، "واختراع المنتجات" مع التركيز على جهود جديدة " وأنظمة للحوافز" لحشد الابتكارات الاجتماعية المطلوبة "لترويض" و"قيادة" تلك التقنيات، وفيما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ كان لدى الفرصة لدراسة كل هذه الموضوعات كعضوة في المجلس الأمريكي الاستشاري لمكتب التقييم التكنولوجي (OTA). إن الـ (OTA) وهو نظام اجتماعي جديد له نظائر في دول كثيرة تم إغلاقه بواسطة "الكونجرس الأمريكي" في نوع من "الوحشية الدستورية" وفي عام ١٩٩٥ كتذكارة بأن الفوائد القوية للوضع. الراهن لا تتسامح مع التغييرات المطلوبة في الحكومة، والتعليم، والنماذج الأكاديمية أو المؤسسات الموجودة حالياً.

لأكثر من ٢٥ عاماً (هندرسون، ١٩٨١، ١٩٨٨) ظللت أكتب عن: الحاجة لتغير نموذجي عميق لما هو أبعد من الملاحظة، فارغة القيمة، من العلم والعالم الميكانيكي الدقيق لإسحق نيوتن و"رؤية الكارتيزان" للعالم التي تتطلب فهم الكل عن طريق فحص أجزائه وقد طوق كل هذا الثورة الصناعية. اليوم نحن في عصر المعلوماتية ونتحرك نحو "العصر الشمسي" (هندرسون، ١٩٩٦) نحو إدراك بيئي أعمق لكوننا الحي وطبيعتنا نفسها وذلك لمجتمعنا واقتصادنا اليوم لست نافذة الصبر، عما اعتدت أن أكون، فأنا أدرك أنه "يتطلب جيلاً" لكي نغير نموذجاً. لقد بدأت عملي وأنا أفكر في مستقبل إبنتي ومستقبل جيلها الذين أهديت لهم كتابي الأول "خلق مستقبلات جديدة" في عام ١٩٧٨.

دعونا تشجع أنفسنا بتذكر أن مفهوم "المواطنة العالمية" نفسه هو ظاهرة جديدة كما أخبرني المرحوم "جوناثان سالك" قبل أسابيع قليلة من وفاته، المواطنون العالميون - الذين يأخذون المسؤولية لما هو أبعد من أنفسهم ومجتمعاتهم لصالح العائلة البشرية كلها ولهذا الكوكب، هم "كائنات معدلة جينياً على نحو ثقافي - نوع من أنظمة التغذية المرتدة لتوجيه أسرتنا البشرية بدقة نحو الله. وقد استخدمت "سياسية أمريكية" قابلتها في مؤتمر: أعمال ما بين المسؤولية الاجتماعية "بيور تلاند" استعارة مشابهة. أنها وإياي (والكثير من النشطاء مثلنا في هذا المكان كما أعتقد) نؤدي وظيفة "الأجسام المضادة" من الجسم السياسي. فنحن بصورة ما نحس بأوجه المرض في مجتمعاتنا وندفع ببساطة لإصلاحها ومداواتها، كما تفعل "الأجسام المناعية الطبيعية" إن التحدي الذي يواجهه العالم الغربي ليس فقط هو إعادة الملاحظ إلى المعادلة ولكن إدراك أن العامل البشري هو المشكل الرئيس للاقتصاديات والتقنيات وتقييم الثقافات والمجتمعات أيضاً (هندرسون، ١٩٩٧).

قوى العولمة :

أنا أوّمن أيضاً بأنّ الباعث على التصرف كمواطن عالمي - هو باعث غريزي ناتج عن اهتمام بالمستقبل، لكن - عن طريق الإيمان - معظمنا ليس مغموراً باهتمامنا بدرجة تدفعه للتحرك. مهما كانت عاداتنا الإيمانية والعقلية فنحن "نعوم مع التيار" كمعاصرين معترضين" لعولمة اليوم الصناعية والمادية وذات الامتداد التقني. ونحن نتشارك في الرؤى القديمة للأديان الكبرى والمبدأ الهادي ومكاننا داخل الخلق الإلهي. ونحن نفتش عن وسائل جديدة لإعادة اختراع أنفسنا وإعادة تخطيط تصميمنا الاجتماعي. لقد ترعرعت على حدة تماماً، وتوجب على اكتشاف سبيلي الروحي الخاص، أنا أرغب في إدراك دوري ككائن بشري في مثل هذه المرحلة من نشوئنا الاجتماعي والثقافي. وكما علمنا "بوذا" لكي نكون واعين تماماً لكل الجمال والفرص للتعليم والخدمة. ويحتوى مجال بحث المستقبلات كلاً من الممارسين ذوى الاتجاه الطبيعي وهؤلاء ذوى النزعة التكنولوجية الاستقرائية. إن النزعة الثانية تميل نحو التفاؤل التقني بينما المستقبلين الطبيعيين أكثر تفاؤلاً بالطبيعة البشرية فهم يؤمنون بالتعليم وبالتطور الإنساني ونشوء الثقافة، وبالطبع في حقيقة الأمر تكون كل الأبحاث المستقبلية ذات طبيعة اعتبارية، مثل المعلومات والمعرفة ونظرية المعرفة هي أيضاً سياسية.

تكمّن التحديات الحالية في النتائج غير المقصودة غالباً للقوى الكبيرة التي أطلقناها والتي تنتشر بصورة عالمية:

I- تقنياتنا الصناعية وتلك الخاصة بعصر المعلوماتية الحالي.

II- أنظمتنا المالية والكاзино العالمي غير المنظم في هذه الأيام.

III- **عولمة العمل والهجرات الكبيرة** التي تولدت من ذلك لأن الشركات المساهمة

تطلب عمالة أرخص والناس عبر الحدود يبحثون عن وظائف وحياة أفضل.

IV- **عولمة ما بعد الحرب الباردة** لتجارة السلاح، حيث تقوم الدول الخمس دائمة

العضوية بمجلس الأمن بالأمم المتحدة بتصدير السلاح لكل ديكتاتور حقير،

ولعصابات المراهقين من أنحاء العالم.

V- **عولمة التأثيرات البشرية** على المحيط الحيوى.

VI- **عولمة الثقافات البشرية.**

هناك جوانب جيدة وأخرى سيئة لمثل تلك العولمات الضخمة لقد أدت إلى تآكل سيادة كل أمة وإعادة تكوين كل مدينة ومجتمع في جميع أنحاء الكوكب. ولكن لا يمكننا التراجع. وينبغي على الجماعات الأهلية التي يعارض الكثير منها العولمة أن يتخلوا عن النظريات الساذجة لإعادة التوازن، هناك الكثير جداً من الأدلة الآن على أن كل أشكال الحياة ومنها: "السلالات البشرية" و"أدواتنا التقنية" قد طورت خلال ملايين السنين على هذا الكوكب الكثير من التغييرات الكبيرة وعدم التوازن المستمر. إن الحياة الريفية الزراعية التي يرنو الكثيرون للعودة إليها كانت في حد ذاتها ثورة لأنها حلت محل الملايين من البشر البدو الرعويين.

في الواقع كيف يمكن للمرء أن يلغى **عولمة التقنية**: الأقمار الصناعية والطائرات والحاسبات الآلية والشبكة الدولية للمعلومات (Internet) التي تشابكت للغاية مع الشركات العالمية؟ لذلك فإن المطالبة بتطور إنساني منصف وقابل للبقاء بيئياً وقادر على احتواء التغير مهما ساء استعماله، لا تزال صرخة لحشد الجهود الحقيقية.

إن الاتجاهات الديمقراطية هي من آثار انتشار شركات المعلومات التقنية غير المقيدة. إن أهداف مثل تلك الحركات للمواطنين والموظفين وحاملي الأسهم والبيئيون والمدافعين عن حقوق الإنسان التحكم الديمقراطي والشفافية السياسية والمحاسبة الشعبية التي يجب تدعيمها الآن على المستوى الدولي.

اليوم ينبغي علينا أن نسأل أنفسنا ما هي أنماط العولمة وعن طريق من تتم، وفي مصلحة من؟ أى أنواع العولمة يهدد الحياة؟ على سبيل المثال تتضمن تلك المهددة للحياة: الانتشار النووي وتجارة السلاح العالمية و"تدمير طبقة الأوزون" التي تعمل كدرع للكوكب. وتلويث مناخنا الجوي ومحيطاتنا، **كل هذه تتطلب انضباطا** وإعادة توجيه تجاه الأولويات المدنية أي أن الاتجاهات العالمية يمكنها المساعدة في تطوير الثقافات البشرية نحو اتجاهات إيجابية؟ على سبيل المثال تحمل العولمة المعلوماتية والثقافية آمالاً أكبر. مع ذلك ينبغي إعادة توجيه المعلومات نحو أهداف بشرية ذات مدى بعيد وبصورة أكثر بعداً عن التكتلات الإعلامية المشتركة والحكومات عن طريق "ديمقراطية الإعلام" القائمة على نشر الاستهلاكية ذات النمط التجارى الغربى غير القابل للبقاء وإدماناته الكثيرة.

اقتصاديات جديدة:

إن الشركات العالمية التي تحكمها برامج العقل الإلكتروني لا يمكن السماح لها بتشغيل قوانين يبلغ عمرها ٣٠٠ سنة، تلك القوانين يجب أن تحدد مسؤولياتها بصورة تجعلها ليست فقط مسئولة أمام حاملي سنداتها، بل أيضاً أمام من يحملون مسائئها. **يجب علينا إسقاط التفسير القانونى المغلوط** للشركات المساهمة وعدم اعتبارهم "أشخاصاً عاديين" المخول لهم "حق حرية التعبير". يمكننا دعم الدائرة الجيدة من أصحاب الأعمال الأصغر، ولكن الأكثر مسؤولية اجتماعية الملزمين بضوابط

السلوك، والممارسات الأفضل ومعدلات عالمية وأكثر محافظة على البيئة من التقنيات، كما هو الحال في منهج الأكاديمية البريطانية الجديدة لإدارة الأعمال بجامعة "بات" (Bath).

يمكننا تذكر أنفسنا أن الأعمال الصغيرة هي التي تخلق معظم وظائف العالم، وليست الشركات المساهمة العالمية التي تدار بصورة آلية، وتقل من حجمها وتتحرك إلى الحارة السريعة من العالم. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، هناك ٨ ملايين شركة مملوكة لنساء توظف إحداهن كل ٤ أمريكيين في سوق العمل، وظهر أن كلا من أصحاب الأعمال المسؤولين اجتماعيا والمستثمرين بالإضافة إلى هؤلاء النساء أصحاب الأعمال ليسوا بصورة أساسية طالبي منفعة مضاعفة، فقد دحضوا مزاعم كتب الاقتصاد للقرن التاسع عشر عن طريق وضعهم لآمالهم من أن يسهموا في مجتمعهم بصورة إيجابية، وجعل العالم مكاناً أفضل والتعبير عن الذات والاعتماد على الاقتصادي الذاتي (قبل مضاعفة الأرباح). إن البنك الدولي يتعلم أن أنواع التجارة الصغيرة هي جزء أساسي للتطوير الصحي، وأن الملتزمين الأفقر يدفعون قروضهم الصغيرة بصورة أكبر من الأغنياء، إن مناهج الاقتصاديات يجب أن تُدرس ما يعرفه أغلب الناس العاديين: أن أغلب أنواع الرزق لا تزال تتم خارج اقتصاديات النقود عن طريق الإدارة الحذرة، والاستخدامات التقليدية للموارد الطبيعية، إن الحاجة إلى تفكير جديد في مجال الاقتصاديات، وفي تصميم اقتصاديات أكثر عدالة وقابلة للبقاء. كان مهمة شاقة في مقالاتي الأولى، حيث كشفت جوانب الخطأ في الاقتصاديات التقليدية في كتاب "مراجعة أعمال هارفارد" طبعت ١٩٦٨ و ١٩٧١ و ١٩٧٣، وبفضل بعض المنشورات الأخرى بعيدة الرؤى يتسلل نموذجي الشامل الخاص بالإنتاجية الكلية إلى كتب الاقتصاد في العالم كله. ويمتد هذا النموذج إلى

ما وراء الإبداعية وأخذ المخاطرة والمنافسة للقطاع الخاص، وأيضاً المشاركة، والبنية التحتية المدعومة عن طريق الضرائب فى القطاع العام، وأيضاً إنتاجية الطبيعة وكلاهما لم يتم حسابهما حتى الآن فى الاقتصاديات التقليدية. نحن نعلم اليوم أن الاقتصاد المحبب مسئول عن ٥٠٪ من كل العمل المنتج حتى فى المجتمعات الصناعية وترتفع تلك النسبة إلى ٦٥٪ أو أكثر فى الكثير من الدول النامية. تم حساب هذا العمل غير المدفوع من عام ١٩٩٠ بواسطة تقرير النمو البشري للأمم المتحدة بقيمة ١٦ تريليون دولار لا تزال ناقصة من ال GNP العالمية السنوية. فى عام ١٩٩٥ أطلق البنك الدولي فهرس الثروة الجديد متطابقاً مع رؤيتي للإنتاجية الإجمالية.

مع ذلك لا تزال الاقتصاديات المليئة بالأخطاء تخطط لنظامنا التجاري العالمي لهذا اليوم، إن التجارة العالمية مدمرة بسبب أنها تقوم على طبقة فوق أخرى من الإعانات المالية: من دافعي الضرائب الذين يمولون البنية التحتية لوسائل المواصلات، ويتعهدون بتحويل الطرق والمطارات، إلى الإعانات المالية المساهمة، من أغلب أنظمة الضرائب فى العالم التي تحتفظ أسعار الطاقة والموارد أقل من قيمتها الحقيقية، لا تزال معظم كتب الاقتصاد تشجع الشركات على إخراج التكاليف الاجتماعية والبيئية خارج وثائق ميزانياتها ومن نماذج التثمين للقيمة الرئيسية (CAPMS) للمستثمرين نفس هذا الاستبعاد لتلك التكاليف من الحسابات القومية ولا يزال يشوه الـ GNP حيث أن تكاليف صيانة وإصلاح الآثار الاقتصادية تحتسب مرتين كأنها إنتاج أكثر.

لذلك تكون تجارة العالم اليوم غير منطقية. كل الاتفاقات، ومنها تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية (WTO) تعمل على تهميش مجالات العمل أمام اقتصاديات

المستوى العادي، وهي حلقة مفرغة تنحدر لداخل الرفاهية الاقتصادية العالمية. إن اقتصاد العالم اليوم يعمل مثل انهيار سلوكي عالمي يكافئ عدم مسئولية الحكومات والشركات المساهمة كما لو أنها تسلب تنوع الكوكب الطبيعي وبينما يتم تصحيح الأسعار ببطء لتعكس التكلفة الحقيقية، وبينما تتغير الضرائب من الدخول وجداول الرواتب إلى بقايا الموارد والاستنفاد والتلوث وبينما يتم فحص حسابات العالم القومية (كما اتفق عليه من جدول الأعمال ٢١ لقمة الأرض في ١٩٩٢) سيختفى ببطء شحن البضائع المتشابهة غير الضرورية في العالم، في هذه الأثناء يمكن للحكومات أن تتوقف عن مزادات قوانينها الضريبية، وروؤس أموالها البشرية، والبيئية للشركات المساهمة في سباقها الاقتصادي العالمي نحو الرفاهية. مثل هذا السلوك تم منعه الآن في قواعد منظمة التجارة الدولية القليلة المتوافقة بحيث تستطيع البقاء.

إن رؤيتي لنظام تجارى عالمى سليم هى رؤية تنتقل من البضائع إلى الخدمات وتبادل صفاتنا الثقافية. معظم البلدان قادرة على الوفاء بحاجياتها الإنتاجية الأساسية وتنمية صناعاتها المحلية، والتي مع التكلفة الكاملة سوف تعلن في النهاية "أنها الأكثر وفاء" عندما تكون الكفايات الاقتصادية والديناميكية الحرارية منظمة سوف يثبت صحة ملاحظة الاقتصادى البريطانى "جون مينارد كاينز" أنه من الأفضل تصدير وصفات الطهي بدلا من تصدير الكيك. ينبغى علينا أيضاً أن نتعلم أننا يمكننا جميعاً أن نكسب لو تشاركنا في تلك الوصفات. يمكن للدول عمل اتفاقيات تعاون للمشاركة فى التقنيات المبدعة والمثمرة، وليس لاختزانها كما فى اتفاقيات التجارة الحالية، إن المعلومات ليست نادرة، ولكن لا تزال الاقتصاديات عن النادرة. وتهدم المعلوماتية أيضاً ، المراكز المالية العالمية القديمة كمقايض تكنولوجيا حديث وكل أنواع التبادل المباشر تتكاثر. أندية المقايضة المحلية والأعمال

والحكومات كلها تتداخل في تجارة بنية تقدر الآن بنحو من ١٠ إلى ٢٥٪ من التجارة العالمية، وسوف يحتفل النظام التجارى العالمى (السليم ويكافئ التنوع الثقافى والبيولوجى بينما نتعلم تذوق موسيقى وفنون ورقص وأساليب الطبخ والتنوع البيولوجى لبعضنا البعض.

المجتمع المدنى :

إن بزوغ مجتمع أهلى والاعتراف بـ"اقتصاد الحب" من كل أنحاء العالم يزودنا بقوة ثالثة وأصوات جديدة ونماذج تثرى خياراتنا، إن تلك الفئات من المواطنين المتزايدة تصبح الآن رصيذاً جديداً من القوة فيما بين الأعمال والحكومة وتقوم بمحاسبة كليهما بصورة أكبر. لقد أيدت الأمم المتحدة ظهور ونمو المؤسسات الأهلية العالمية (المجتمع الأهلى العالمى)، من أول مؤتمر للبيئة فى ستوكهولم ١٩٧٢ وخلال ذلك فى "تيروبي" ١٩٨١ بخصوص الطاقة المتجددة وعن النمو والسكان فى القاهرة ١٩٩٤ وقمة العالم عن التطور الاجتماعى "بكوبنهاجن" وتلك الخاصة بالمرأة من بكين وكلاهما فى عام ١٩٩٥ إلى قمة الإسكان باسطنبول ١٩٩٦ وكلها تضمنت مشاركة دائمة الزيادة للمنظمات الأهلية.

ينبغي أن تستمر كل جهودنا لإنهاء الانتشار النووى، وأشكال الدمار الشامل الأخرى، بما فى ذلك الألغام الأرضية والأسلحة التقليدية بإيمان أننا البشر سلالة ذكية ويمكننا عكس غباوات الحرب الباردة القاضية على الحياة.

وتقدم مقترحات دكتور "أوسكار أرياس" وجماعته "تمويل نزع التسليح العالمى" و "ضوابط السلوك العالمى لنقل الأسلحة" وهم مدعومون بالرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر والكثيرون غيره، لقد أمدت كوستاريكا العالم بنموذج عملى بخصوص ضخامة الفوائد الاقتصادية التى يمكن تحقيقها من خلال تحويل الميزانيات

العسكرية نحو الاستثمارات في القطاعات المدنية، إن معدل معرفة القراءة والكتابة في كوستاريكا والذي بلغ ٩٢% قد فاق الكثير من دول الـ OECD ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سقط معدلها ليبلغ ٨٠%. لقد تنبّهت بنما وهايتي لتلك الفائدة وانضمتا لكوستاريكا في إعادة انتشار وإعادة تدريب قواتهم المسلحة تجاه الأولويات المحلية. إن دكتور "أرياس" هو واحد من ضمن مؤيدي مقترحات للجنة العالمية لتمويل الأمم المتحدة لكي تقوم بتغيير إستراتيجيات الأمن القومي من تركيزها الحالي على الوسائل العسكرية تجاه مفاهيم التأمين ضد مخاطر العدوانية وتمويل عمليات حفظ السلام الدائمة للأمم المتحدة عن طريق تجميع لأقساط التأمين بواسطة إنشاء وكالة الأمم المتحدة لتأمين الأمن (UNSI). يمكن أن يستخدم الاقتراح المصاحب لفرق تخفيف المخاطر المتوقعة وبناء السلام (ARM - PC) بعض أقساط التأمين تلك في تمويل شبكات الجمعيات الأهلية التي تعمل بالفعل في الشمال والجنوب تجاه حل الصراع وبناء الثقة. إن مقترح الـ ARM - PC تم مناقشته من مجلس الأمن بالأمم المتحدة من إبريل ١٩٩٦ في ظل رئاسة السفير "خوان سومافيا" المنفتحة.

وكذلك تم إحلال مجموعة أخرى من الابتكارات الاجتماعية عن طريق اللجنة العالمية لتمويل "الأمم المتحدة" الموجهة للحاجة الملحة لترويض الكازينو العالمي حالياً حيث تتحول أموال تقدر بـ ١,٣ تريليون دولار بلا هدف حول العالم كل ٢٤ ساعة (٩٠% منها مجرد مضاربات). يعرض هذا الكازينو العالمي الكثير من الخدع لقد رأينا في "وول ستريت" عام ١٩٢٩ قبل فترة الكساد الكبير، من غارات المضاربين على هبوط الأسهم والتجارة الطفيلية وحتى غسيل الأموال، لذلك نادى اللجنة بتناغم الأمان وتجارة العملة بإقامة ما هو مثل لجنة الأمان والصرافة العالمية لتجارة أكثر عدالة لكل الأطراف.

وهناك اقتراح آخر يضيف لمفاهيم بروفيسور "روبن مينديز" من جامعة "ييل وجون ماينارد كينز" في بريتون وودز وبروفيسور "جيمس توبين" من نهاية السبعينيات.

يمكن أن تضم تلك المقترحات إلى التفعيل عن طريق مجموعة الـ ٢٤ دولة وبنوكها المركزية سوياً مع الأمم المتحدة والـ IMF والبنك الدولي (عندما يعودون تحت سلطة الأمم المتحدة!) من "الاستفادة العامة" لتجارة العملات الأجنبية. ويمكن لهذه البنية التحتية الجديدة للتبادل الأجنبي أن تقوم على أحدث تقنيات التجارة بالحاسب الآلى والتي تسمح للأمم وبنوكها المركزية أن يضيفوا لمتطلبات التقرير التجارى معلومات إضافية ذات قيمة إيجابية كبيرة، وأن يلجموا الكثير من إساءات الاستخدام الحالية، وعلى تلك الأنظمة للتقرير ويمكن جمع رسم صغير على كل أنواع التجارة أقل بكثير من ذلك الذي اقترحه بروفيسور "توبين" طالما كان حجم التحويلات اليوم يتخطى ذلك في السبعينيات، يمكن أن تكون تلك الرسوم القليلة جداً (تقريباً ما يوازي ما هو أقل من ٠,٠١٪) غير معترض عليها من أغلب التجار الذين قمنا بإجراء مقابلات معهم، ومع ذلك لا يزالون يتخلون عن مبالغ كبيرة للحكومات وأيضاً للأمم المتحدة ولأغراض التطور الأخرى (هندرسون وكاى، ١٩٩٦).

تضمن دستور اللجنة الدولية لتمويل الأمم المتحدة وتقريرها (الأمم المتحدة: بدائل السياسة والتمويل) (كليفلاند وهندرسون وكاول، ١٩٩٦) الكثير من المقترحات الأخرى لبدائل تمويلية وابتكارية للأمم المتحدة وحاجات التطور الأخرى، يتضمن مقترحات بجمع رسوم للمستخدم على كل الاستخدامات التجارية لأفراد العالم. ونحن جميعاً نتشارك فى العالم وبنيتة التحتية ومنها البحار والمحيطات العالمية والطرق الجوية والغلاف الجوي والنطاق الإلكتروني ومغناطيسية والموجات الهوائية العامة التي

تحمل تليفزيوناتنا وأجهزة الراديو الخاصة بنا والاتصالات الهاتفية، وأقمار الاستقبال الصناعية والفضاء الخارجي والقارة القطبية، وكذا محزن العالم الغالي من التنوع البيولوجي، اقترحت اللجنة العالمية أيضا أن الحكومات تسعى لعمل المزيد من الاتفاقات الدولية ليس فقط لجمع مثل تلك الرسوم على الاستخدام، ولكن أيضاً لجمع غرامات وضرائب على إساءة استخدام مثل هذه المصادر العالمية وتتضمن تجارة السلاح والتلوث عبر الحدود والمضاربات على العملات.

يمكن أن يتم دراسة كل تلك المقترحات في مناهج عالمية مستقبلية سوياً مع جداول الأعمال الجديدة لليونسكو وجامعة الأمم المتحدة مثل مشروع الألفية. وهو عبارة عن تجمع لأكثر من ٢٠٠ مستقبلي خبير يقدمون سيناريوهات عالمية في نظام مباشر يربط المفكرين في كل من بكين ولندن وموسكو والقاهرة وبروكسل وبيونس أيرس وواشنطن، وتقوم الأمم المتحدة بإعادة تنشيط نفسها لتتواءم مع القرن الجديد. إنها تركز على نقاط القوة لها وتعيد تشكيل نفسها لعصر المعلوماتية. وتستمر الأمم المتحدة في كونها أفضل من يدعو للاجتماع وأفضل سمسار وأفضل منظم للشبكات وأفضل منشئ للمعايير وأفضل معزز للتقاليد الجديدة لأسرتنا الإنسانية العالمية في العالم. لقد قامت بعض الدول بمقاومة ضم الأمم المتحدة للمنظمات الأهلية السطحية من أنشطتها ومؤتمراتها، فهم يؤمنون أنه يجب أن تبقى الأمم المتحدة مقتصرة فقط على كونها منظمة للحكومات القومية، استخدمت بعض الدول الأمم المتحدة كورقة التين الساترة وبلدان أخرى استخدمتها ككبش فداء، أيا كان أيهما أفضل لتبرير فائدتها القومية وسياساتها. لسوء الحظ أصبحت الأمم المتحدة في دولتي بمثابة ملعب كرة قدم سياسي في موسم انتخاباتنا في عام ١٩٩٦. ولقد سبب هذا أزمة مالية غير مبررة في الأمم المتحدة بينما كانت حكومة الولايات المتحدة تمنع بصورة مخزية ١,٥ بليون

دولار ديوناً كالتزامات مسبقة، في هذه الأثناء لا يريد ٧٠% من الأمريكيين أن يتصرفوا بمفردهم كشرطى العالم، ولكن يتمنون من الولايات المتحدة أن تظل في إطار تحالف الأمم ومؤيدى حفظ السلام متعدد الجوانب داخل إطار الأمم المتحدة (نيويورك تايمز، ١٩٩٦). (التطور القادر على البقاء).

كمستقلين ومفكرين للأنظمة فنحن نبدأ في إدراك التحول نحو أشكال للتطور الإنساني ذات طبيعة أكثر حفاظاً على البيئة وأكثر عدالة والذي يحدث في سبع مستويات لمجتمعاتنا:

١ - فردي:

توجيه أشكال الحياة الأسرية والفردية بعيداً عن المادية والجوانب المالية نحو التطور الشخصي وأخلاقيات الأرض والقيم الجديدة بالحفاظ عليها (هندرسون، ١٩٩٥).

٢ - الحكومة المحلية:

تشجيع قوانين الحكومة المطبقة لأساليب حياة قابلة للبقاء على سبيل المثال: خيارات المشى، والدراجات أماكن لكثافات الاستخدام المختلفة وتشجيع العملات المحلية، وتشجيع خيارات موارد الطاقة الشمسية والمتجددة وإعادة التصنيع، وفي نفس الوقت مقاومة الآثار الجانبية لتدخل الشركات المساهمة عالمياً عن طريق الضرائب وإصدار النقود .

٣ - المشترك:

تنفيذ إعادة تصميم للحكم المشترك نحو نماذج حامل الرهان وإعادة هندسة العمليات الصناعية بالتوافق مع الضوابط المشتركة تحت مبدأ OECD ١٩٧٠ الملوث يدفع.

٤ - أهلى (قومى) :

يمكن للحكومات فرض ضرائب "محافظة على البيئة" على استنفاد الموارد واستنزافها والتلوث وفي نفس الوقت تلغى ضرائب الدخل وجداول الرواتب، وتفرض الفحص الدقيق الحسابات GNP/GDP القومية نحو مؤشرات انضباطية متعددة ولنوعيات الحياة غير المنظمة وأدوات سياسة أشمل بعيدة عن الاقتصاديات الصغيرة ومراقبة قواعد WTO على ضرائب الأجازات لجذب وإعادة التركزب المشتركة.

٥ - دولى:

إعادة التصميم والتفاوض على الاتفاقيات التجارية لإدخال الديمقراطية للدول النامية وجعل كل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية ومفاوضات التجارة ديمقراطية، ولتتضمن مندوبين من نقابات الموظفين والمؤسسات الأهلية المتطوعة. فرض تسعير للتكلفة الكاملة وتطبيق حسابات قومية مصححة ومؤشرات لنوعية الحياة. وفرض رسوم استخدام على كل الاستخدامات التجارية للأفراد في العالم، وأيضاً ضرائب وغرامات لإساءات الاستخدام للمساعدة فى تمويل البنية التحتية للأمم المتحدة والمواثيق التجارية وعمليات حفظ السلام، دفع البنك الدولى والـ IMF نحول الديمقراطية والشفافية والعدالة وردهم مرة أخرى إلى سيطرة الأمم المتحدة: إعادة الازدهار لـ ECOSOC ومجلس الأمم المتحدة للتعاون الأممي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٦ - المجتمع الأهلى:

تقوية وتعزيز نمو المجتمع الأهلى وتعليم المواطنة العالمية وتتضمن شروطاً ضريبية مخففة، وقنوات مجانية للعامة على كل أنواع الإعلام التليفزيونى العالمى من خلال معاهدات مثل تلك التى تحكم النطاقات الإلكترونية ومغناطيسية والمصادر الأخرى.

٧ - المحيط الحيوى الكوكبي:

فرض اتفاقيات وخطة عمل لمؤتمر القاهرة الخاص بالتنمية والسكان ومؤتمر بكين من ١٩٩٥ والقمة الاجتماعية بكونهاجن في عام ١٩٩٥ وأيضاً أجندة ٢١ وخطط العمل السابقة التي يمكن أن تدفع المجتمعات الإنسانية نحو البقاء وحماية التنوع البيولوجي للكوكب، وجعل مشاركة النساء كاملة في كل مستويات القرار ليتمكن أن يعود إلى مجتمعات أكثر صحة وتعدادات سكانية مستقرة وإلى تطور إنسانى حقيقى وثابت.

إن القوة المتنامية للمجمعات الأهلية (المنظمات الأهلية) ويزوغ المواطنة العالمية من كل أنحاء العالم قد أشعلت بحثاً جديداً عن قيمة إنسانية مشتركة وأخلاقيات أرضية بين تلك الجماعات مثل مجلس الأرض، والذي مقره في كوستاريكا ومركز بوسطن للأبحاث للقرن ٢١. في تلك الأثناء هناك حوالي ٢ بليون أخ وأخت لنا لا يزالون ينقصهم. الغذاء الأساسي والمياه النظيفة والرعاية الصحية والتعليم وحقوق الإنسان. يمكن لمنظمات المجتمع الأهلية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى مع الإعلام العالمي أن تعمل على إلقاء الضوء على هؤلاء الأفراد المقهورين للأسرة الإنسانية، وأيضاً على كل إساءات الاستخدام للسلطة مثل الطالبان من أفغانستان الذين حبسوا النساء (نصف تعداد السكان) قيد الاحتجاز المنزلى الإجباري.

إن تعليم المستقبل الإنساني هو أهم مشروع (عمل) للثقافة الإنسانية وهو استثمارنا في بقاء وتطور سلالتنا ذاتها دعونا نذكر أنفسنا بأننا نحتاج ألا نخاف من أن نصبح عظماء، إن كل واحد منا هو ابن الله. دعونا نبقي على شعلة الإلهوية

التي نحملها كلنا داخلنا متوهجة بينما نستمر في العمل على تشكيل مجتمعات أكثر
حكمة وعدالة وحب.